

Oran

En fin de nouveaux avaloirs pour le centre-ville

D'ORAN, JALIL MEHNANE

Les responsables locaux viennent de lancer le projet de réalisation des avaloirs, afin de faire face aux inondations qui paralysent toute une ville après les fortes précipitations de la saison hivernale. Pour beaucoup d'Oranais, cette opération est tardive, même si la saison des pluies n'a pas commencé. Pour eux, la réalisation d'avaloirs au mois d'octobre aurait pu être faite auparavant, afin d'être prêts pour les averses.

Parallèlement, l'opération de curage des avaloirs reste indispensable, car la négligence serait la première cause des inondations. Mais en dépit du nombre important d'avaloirs réalisés depuis des années, le phénomène des inondations dans plusieurs quartiers demeure d'actualité. Selon les citoyens, ce genre d'opération doit s'effectuer tout le long de l'année, ajoutant que le manque d'entretien et de contrôle des divers chantiers de construction ou de réhabilitation dont les déchets charriés par les pluies obstruent les avaloirs. Pour les services de la commune c'est chaque fois une course contre la montre pour curer tous les avaloirs. Plusieurs points noirs sont dénombrés à travers le groupement d'Oran, ces régions sont souvent inondées dès les premières gouttes de pluie, à l'instar de Petit Lac et Sidi Chahmi. D'où la nécessité des opérations de curage à temps et la réalisation d'autres conduites qui épargneront ces zones du spectre des inondations.

Annaba

20 millions de dinars pour éviter les inondations

Les mesures de prévention prises par la commune de Annaba pour protéger la ville des inondations, qui touchent certains quartiers et cités, particulièrement, celles situées en-dessous du niveau de la mer, ont été depuis hier mises en application sur le terrain.

D'ANNABA, RAMI B.

En effet, dans presque tous les secteurs urbains de la ville, des ouvriers procèdent au curage des avaloirs et à l'installation de nouvelles grilles de renforcement censées retenir les déchets solides. Déchets qui, il faut le signaler, sont le fait de citoyens ou de sur les avaloirs qui se trouvent ainsi bouchés et sont souvent à l'origine des inondations. Le canal de ceinture traversant de part en part la plaine Ouest et raccordé au bassin de décantation est devenu, au fil des ans, un véritable dépotoir où sont dé-

versées toutes sortes de déchets solides et qui, à la moindre ondée, sort de son lit inondant les voies de communication et bloquant la circulation en isolant des cités entières. Des camions équipés de système de curage sont à l'œuvre et des engins sont mobilisés pour cette opération qui, certainement, durera plusieurs jours au vu des quantités de déchets qu'on en extrait à chaque fois. Du côté de Oued Forcha, des opérations sont exécutées pour l'enlèvement des tonnes d'ordures qui s'amoncellent sur ce qui semble être des trottoirs, près des chaussées « déchaussées », où

nids de poules et cratères béants ne se comptent plus obligeant les automobilistes à slalomer entre ces obstacles causant plusieurs accidents. Le curage qui se fait par des équipes qui se relaient jour et nuit avant les fortes pluies, attendues en ce mois, aura certainement un impact positif et épargnera à Annaba les conséquences d'inondations comme cela a été le cas par le passé. Cela reste pourtant insuffisant dans la mesure où des dizaines de chantiers, situés en amont, au piémont de l'Edough, abandonnent sur place décombres et autres déchets de matériaux de



construction qui, charriés par les eaux de pluie, atterrissent sur les avaloirs et ce outre les boues qui se déposent sur les chaussées et les trottoirs. La police de l'urbanisme et de la protection de l'environnement ainsi que les agents de la commune

devraient s'intéresser d'un peu plus près à ces entreprises pour les sommer de procéder à l'enlèvement de ces déchets, autrement tous les travaux menés et pour lesquels près de 2 milliards de centimes ont été alloués seraient vains. *

لجنة مختلطة بين وزارتي الموارد المائية والصناعية الاستثمار في رسكلة النفايات الصلبة



أعلن وزير الموارد المائية والبيئة، السيد عبد القادر والي، أمس، عن تنصيب لجنة وزارية مختلطة مع وزارة الصناعة و المناجم، لتحديد طلبات الاستثمار في مجال رسكلة النفايات لتوفير مواد أولية لعدة نشاطات صناعية، مؤكداً أن اللجنة ستدرس كل اقتراحات المهنيين بما يتماشى والإستراتيجية الجديدة للوزارة العازمة على التحول من التسيير الإداري للنفايات إلى التسيير الصناعي.

• نوال / ح

و بمناسبة افتتاح الصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية حرص والي، على ضرورة تغيير الذهنيات والتفكير جلياً في تحويل الاستثمارات لمجال رسكلة النفايات الصلبة، ضارباً المثل بالمجالات المطاطية للسيارات التي تسمح باستخراج 5 مواد أولية يمكن استعمالها في عدة نشاطات صناعية.

من جهته أكد وزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب، الذي حضر مراسم افتتاح الصالون رفقة وزير الموارد المائية والبيئة، أن التحول إلى الاستثمار في رسكلة النفايات الصلبة لا يعود إلى الأزمة التي تعرفها سوق المالية بسبب انهيار أسعار النفط، بقدر ما له علاقة بمواكبة ركب الدول المتطورة والتحول إلى الاقتصاد العالمي، قائلاً "لا يعقل أن نتخلص من نفايات يتم حالياً استعمالها من طرف صناعيين أجانب كمواد أولية لإنتاج بضائع يتم تصديرها للجزائر".

وعند وقوف الوفد الوزاري عند جناح المجمع الصناعي "تونيك" طالب والي، بضرورة تسريع مشروع إنجاز وحدة مصغرة لتطهير المياه الصناعية لحل إشكالية تلوث ساحل البحر ببلدية بوسماعيل، وحسب الرئيس المدير العام للمجمع الصناعي للتخصصات الكيماوية، السيد عادل درد، فقد تم التعاقد مع متعامل فرنسي لدراسة المشروع وإنجاز المحطة بطاقة 3 آلاف متر مكعب يومياً، متهدداً بالشروع الفعلي في تطهير المياه الصناعية للمجمع

أطول لهذه المراكز والتخلص بطريقة سليمة من هذه النفايات.

بالمقابل فتح والي المجال أمام المستثمرين الخواص لتثمين النفايات البلاستيكية، الورقية، الزجاجية، الزيوت والنفايات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية والكهرومنزلية، مشيراً إلى أن الجزائر تخسر سنوياً ما قيمته 38 مليار دج من النفايات الصناعية التي يمكن

استرجاعها، متوقفاً أن يكون الصالون فرصة لتقريب الرؤى ما بين 32 عارضا لاكتشاف طاقات وإمكانيات كل مؤسسة، مع خلق تكامل للنهوض بمجال رسكلة النفايات لتكون دعماً حقيقياً للاقتصاد الوطني.

ويذكر أن الوكالة الوطنية للنفايات أحصت إنشاء 88 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2015، متخصصة في استرجاع وتثمين النفايات منها 60 مؤسسة منتجة، وتبقى هذه الأرقام. حسب المختصين. ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية الوطنية وقيمة النفايات الصناعية التي تزيد سنوياً عن 25 مليون طن، منها 1,2 مليون طن من نفايات البلاستيك و 2 مليون وحدة من عجلات السيارات و 110 آلاف طن من الزيوت.

وعدد من الوحدات الصناعية القريبة منه قبل شهر ماي المقبل.

كما تم إطلاع وزير الصناعة على دليل جديد يهتم بمجال حماية البيئة بالوسط الصناعي، وهو الذي يتم التعامل به من طرف 6 آلاف مندوب من أصل 60 ألفاً، ليعلم وزير الموارد المائية عن إرسال فرق تفتيش في أقرب وقت لكل المؤسسات الصناعية الملوثة لحثها على احترام القانون وردع المخالفين، من جهته أشار بوشوارب، إلى انتهاء مصالحه من إعداد جرد لكل المؤسسات الصناعية حسب درجة تلوثها، وهي البيانات التي ستوضع تحت خدمة مصالح وزارة الموارد المائية والبيئة لاعتمادها كأرضية خلال تحقيقاتها الميدانية.

على سعيد آخر أجمع الوزيران على ضرورة تعميم فكرة استعمال أفران مصانع إنتاج الإسمنت لحرق النفايات الصلبة غير القابلة للرسكلة، على غرار الأدوية منتهية الصلاحية، في حين اقترح والي، ضرورة تدعيم كل مراكز الردم التقني عبر التراب الوطني، وعددها 220 مركزاً بأفران لحرق النفايات الصناعية والطمي المستخرج من محطات التطهير وحقول التقييب عن البترول، قصد ضمان حياة

بعد تدعيمها بمياه الشرب والإنارة العمومية ربط منطقة النشاط بوتليس بشبكة الصرف



أماك.ع

كشف رئيس دائرة بوتليس أن أشغال تهيئة منطقة النشاط التي تم استحداثها بمقاطعتهم الإدارية والتي تتربع على مساحة 120 هكتار لا تزال متواصلة حيث تم الشروع في ربطها بقنوات الصرف الصحي التي تعد جد هامة بهذه الجهة وهذا بعدما تم تدعيمها بالشبكات الأخرى منها الناقل للمياه وكذا الإنارة العمومية ناهيك عن مسلك يؤدي إلى هذه المنطقة تم انجازه مؤخرا

هذه المشاريع في اطلاقها رغم التسهيلات التي منحتها الحكومة في اطار تشجيع الاستثمار حيث قامت مصالح الولاية باسترجاع الأوعية العقارية الصناعية الهامة ، علمان ان المسؤول التنفيذي الأول عن الولاية شدد خلال العديد من المرات على ضرورة اطلاق جميع المشاريع الاستثمارية التي حاز أصحابها على الموافقة خاصة و انهم يحظوا بالمرافقة من قبل مصالحهم من أجل بعث هذا القطاع الاستثماري، والعمل على توفير مناصب شغل جديدة وتقريب مناطق النشاط من المواطن، خاصة وأن الولاية تعرف حركة كبيرة في جميع مجالات التنمية المحلية والنشاط الصناعي والاقتصادي بمختلف أشكاله.

العديد من المستثمرين من الأوعية العقارية منذ مدة طويلة إلا أن هذا المجال يبقى متعثرا كون أن أغلب المستفيدين منها لم يباشروا بعد في انجاز مشاريعهم باستثناء الأقلية منهم علما انه تقرر الغاء استفادة 10 حالات بهذه الجهة خلال الأشهر المنصرمة حسبما سبق لوالي وهران عبد الغني زعلان وان أفاد به وهذا بسبب تقاعس مستغلي

و أوضح المتحدث بأنه مباشرة بعد الانتهاء من هذه الأشغال ستشعر مصالح البلدية في انجاز مسالك و ممرات داخل هذه المنطقة لتسهيل الحركة بها لا سيما و أنها ستعرف انجاز العديد من الاستثمارات الهامة التي تتعلق بمجال الصناعة الغذائية و المواد الصيدلانية ونوه المسؤول إلى أنه رغم استفادة

رقم اليوم

مليار سنتيم لتنظيف البالوعات بحمادي في سكيكدة

■ خصصت بلدية حمادي كرومة بولاية سكيكدة، مبلغا ماليا قدره مليار سنتيم لتدعيم العمليات الجارية منذ نهاية أوت المنصرم، للتكفل بالمخطط الخاص بالوقاية من مياه الأمطار ومجابهة الفيضانات التي تحدث كل عام وتخلف أضرارا مادية بالغة بالمنشآت التحتية وبالطرق وبعض الهياكل الادارية، وتغزو البيوت الأرضية والمرافق العمومية. وبدأت عملية واسعة النطاق لتنظيف الأودية والمجري المائية والأودية من الأتربة والأشياء التي تتراكم بها وتمنع تدفق المياه بالقوة الضرورية، وكذلك تنظيف حواف المجاري والسواقي ومرافق الصرف الصحي. وقال "مير" البلدية إن هذا المبلغ قد يتعزز إن رأت البلدية ذلك ضروريا للتوصل الى تنظيف شامل وكامل لكل ما من شأنه أن يعرقل سير المياه أو يعيق تدفقها، داعيا الى تظافر جهود السلطات والمواطنين الذين عليهم ألا يرموا الفضلات الثقيلة في المجاري المائية وفي قنوات الصرف الصحي ويتركون البلدية تتخبط في مشاكل وصعوبات مادية وتقنية لا حصر لها.

RÉCUPÉRATION ET VALORISATION DES DÉCHETS

L'environnement AU CŒUR des enjeux économiques

● M. Ouall : « Le recyclage des déchets en Algérie est un marché qui représente plus de 38 milliards DA. »

« Une commission mixte entre le ministère de l'Environnement et celui de l'Industrie sera installée prochainement, afin de programmer toutes les demandes d'investissement dans le domaine du recyclage des déchets, et cela selon les besoins et les capacités du marché dans la matière », tels sont les propos tenus, hier, par le ministre des Ressources en eau et de l'Environnement, M. Abdelkader Ouall.

Le ministre, qui a inauguré avec M. Abdelham Bouchouareb, ministre de l'Industrie et des Mines, un palais des expositions, le premier Salon international dédié à la récupération et de la valorisation des déchets (REVADIE), a fait savoir que leurs départements collaboreront pour la mise en place d'une commission mixte qui aura pour mission le traitement des demandes d'investissement dans le secteur.

Il a, d'ailleurs, insisté sur la nécessité de passer à une gestion économique des déchets.

« Aujourd'hui, la gestion des déchets se fait de manière administrative, à savoir la collecte et le dépôt des déchets au niveau des décharges, mais il est temps de passer à une gestion économique, car ils représentent une source de richesse », a-t-il souligné.

Le ministre a indiqué que l'investissement dans le recyclage des déchets en Algérie peut rapporter 38 milliards de dinars, soulignant que ce domaine est inexploité actuellement.

« En plus de sa contribution à l'amélioration des conditions de vie des citoyens à travers l'élimination des déchets, l'investissement dans le secteur de l'environnement offre la possibilité de recyclage et de récupération de nombreux matériaux actuellement jetés dans la nature, tels que le fer, le plastique, l'aluminium et le papier. Des matériaux jusqu'à présent importés au prix fort », a-t-il déclaré.

Le ministre a affirmé que « le secteur de l'environnement en Algérie progresse bien après l'investissement de plus de 22 milliards de dollars dans le domaine de raccordement aux réseaux d'eau potable et d'assainissement de toutes les régions du pays et de la réalisation de centres d'enfouissement technique (CET) et de décharges publiques, en plus de la création d'instances spécialisées dans l'environnement ».

Dans cette optique, il rappellera l'existence de 230 centres de traitement de déchets au niveau national et 80 autres qui sont en cours de réalisation.

« Le temps de l'exportation des déchets pour être importés recyclés est révolu »

Pour sa part, M. Abdelham Bouchouareb a indiqué que dans la conjoncture économique actuelle, l'environnement est un facteur important pour la relance de l'économie nationale « le temps de l'exportation des déchets pour qu'après on les importe recyclés est révolu », a-t-il martelé, tout en indiquant qu'il faudrait changer de modèle et de vision quant au traitement des déchets pour que ces derniers deviennent à l'avenir, une ressource que l'Algérie pourra exploiter.

Concernant la commission mixte qui sera installée prochainement, le ministre de l'Industrie et des Mines a également affirmé que cette nouvelle approche, est la mieux indiquée pour résoudre la problématique de gestion des déchets et permettra le passage de centre de colt (gestion classique des déchets) à un centre de profit économique, environnemental et social.

Il s'agit, d'après le ministre, d'exploiter un gisement qui aura des impacts et qui génèrent des ressources et de nouveaux postes d'emploi, sachant que de par leur nature et leur composition, les déchets urbains solides constituent une matière première pour diverses activités, agricoles, industrielles et artisanales.

Sur un autre plan, et au-delà de la finalité de la protection de l'environnement visée par la valorisation des déchets, le ministre affirme que la dimension économique est recherchée



à travers cette action de récupération et de valorisation des déchets.

« La réduction des ressources financières extérieures de l'Algérie nous incite à rechercher de nouvelles voies et de nouveaux moyens pour contribuer à la substitution de la production locale aux importations, pour exploiter au maximum les ressources productives disponibles en Algérie, notamment par la récupération et le recyclage des déchets et pour encourager l'investissement dans les nouvelles activités et la création de nouvelles entreprises », a-t-il affirmé.

Il y a lieu de souligner que le ministre rappelle que des dispositifs ont été mis en place pour le développement de l'activité dont des subventions, une réforme réglementaire, la conclusion d'accords avec les industriels concernés par l'économie verte ainsi que le lancement d'actions de sensibilisation, de communication et de formation pour assurer la viabilité économique de la filière déchets.

Abdelham Bouchouareb a également évoqué le cadre législatif que le gouvernement algérien a adopté, depuis l'année 2001, la loi 01-19 du 12 décembre 2001, relative à la ges-

tion, au contrôle et à l'élimination des déchets.

« Ceci pour vous dire que la valorisation des déchets industriels par leur recyclage et leur réemploi constitue une préoccupation majeure des autorités algériennes », dit-il.

Il y a lieu de rappeler que le REVADIE, qui s'étendra sur quatre jours, est le premier Salon dédié à la collecte, au tri, au transport, au traitement, à la valorisation et au recyclage des déchets industriels.

Le Salon est organisé par la Chambre algérienne de commerce et de l'investissement (CACI) en collaboration avec l'Agence nationale des déchets (AND) et de la GIZ.

Cette manifestation ambitieuse, entre autres, de faire connaître les équipements et les technologies utilisées dans le domaine de la transformation et du recyclage, la promotion de l'industrie de la récupération et du recyclage des déchets et encourager l'investissement et la création d'entreprises ainsi que le développement de la gestion et la valorisation des déchets industriels.

Sarah A. BENALI CHERIF

ENVIRONNEMENT

Passer de la gestion administrative à celle économique des déchets

Faire de la récupération des déchets solides un créneau porteur comme tous les autres, tel est le défi que relève le ministre de l'Environnement, Abdelkader Ouali, pour qui l'environnement ne peut se «porter mieux» qu'à travers une vision économique. L'idée est de «passer de la gestion administrative des déchets à la gestion économique des déchets» car «c'est un domaine générateur de richesses et surtout d'emplois», dira M. Ouali en marge de l'ouverture, hier, à la Safex du Salon sur la valorisation des déchets industriels.

Younès Djama- Alger (Le Soir) - La politique du secteur comporte également une mise en lien entre les différents acteurs. «Une nouvelle démarche économique dans le secteur de l'environnement liée au recyclage des déchets solides a traversé un bon parcours qu'il s'agit maintenant de renforcer pour que la préoccupation liée au traitement des déchets et l'investissement dans le secteur soient dans une même cohérence et qui puissent nous permettre d'être au même niveau que certains pays leaders», indique Ouali. «Il ne faut plus désormais gérer la question des déchets selon un modèle administratif (collecte et déchargement dans les centres d'enfouissement) mais plutôt suivant une logique économique. Actuellement, le pays dispose de 220 centres de traitement des déchets ménagers et 80 autres sont en cours de réalisation», a informé le ministre de l'Environnement. Son collègue de l'industrie, Abdesselam Bouchouareb, abonde dans le même sens en soulignant la nécessité de «changer de modèle et de vision pour que les déchets deviennent une ressource comme toutes les autres ressources susceptibles d'être exploitées». «Les déchets sont un problème environnemental, mais une fois traités, ils deviennent une matière

première qui peut être bien exploitée. Dans ce cadre, avec nos collègues de l'industrie, nous avons commencé la réalisation de certains projets en rapport avec l'après-traitement des déchets. Bientôt aussi, nous allons installer une commission mixte qui prendra en charge l'ensemble des demandes d'investissement dans ce domaine (traitement des déchets et leur valorisation) suivant nos besoins et nos capacités actuellement existantes.

L'environnement ne peut se porter mieux qu'à travers une vision économique», a plaidé encore Abdelkader Ouali. Cette démarche est aussi le souci des industriels souvent pointés du doigt dans la dégradation de l'environnement. Pour eux aussi, la préservation de l'environnement est une préoccupation majeure. «LafargeHolcim essaie d'avoir une politique environnementale de zéro déchet», nous a indiqué, à cet effet, Karima Freha, directrice environnement et développement durable à LafargeHolcim. «Nous faisons ce qu'on appelle le tri à la source, c'est-à-dire que les déchets qui sont générés par notre propre cimenterie sont triés et sont reconduits pour valorisation, du coup ce qui est recyclable est recyclé. L'idée, c'est d'avoir zéro déchet. Et on a même un projet de

composte des déchets de la cantine», ajoute-t-elle. S'agissant de l'eau, le cimentier a créé un «cycle fermé» qui lui permet d'avoir zéro rejet d'eau également. «Nous disposons d'une station de traitement de l'eau au niveau de la cimenterie et toutes les eaux sont traitées pour être réutilisées, que ce soit pour l'irrigation des espaces verts pour l'arrosage des pistes pour éviter les remontées de poussière», note-t-elle. De son côté, le groupe Tonic Industrie prend les choses en main, car mis en cause dans la pollution du littoral de Bou Ismail. Ses dirigeants en prennent acte mais se défendent qu'ils soient les seuls à en être responsables. «Ce qu'il faut savoir est que le site de Bou Ismail est une zone industrielle qui regroupe plusieurs activités, entre autres Tonic Emballage, toutes qui déversent leurs déchets dans la mer. Pour ce qui nous concerne, dès que nous avons été interpellés par le ministère de l'Environnement en nous disant que vous êtes en train de polluer, nous avons tout de suite arrêté, et il s'est avéré que le phénomène de pollution ne s'est pas arrêté pour autant», a expliqué au *Soir d'Algérie*, D' Adel Derder, président du groupe Algeria Chemical Specialities (ACS SpA) dont fait partie Tonic Industrie, tout en laissant entendre que le groupe n'est pas le seul «mis en cause» dans la pollution du littoral de cette région. Pour autant, le groupe prend ses responsabilités. Il vient même d'engager des discussions avec un groupe international en vue d'apporter quelques réajustements à la station d'épuration des eaux installée au niveau de l'usine. Ce projet est en cours de finalisation et la «nouvelle» station sera opérationnelle «au plus, durant le mois de mai 2017», a-t-il précisé.

Y. D.

لتزويدها بمياه الشرب على مدار الساعة مديرية الري بوهران تقترح ملف تمديد قنوات الري نحو عديد البلديات بقيمة 180 مليار

بإضافة إلى توزيع أيضا المياه على معظم الأحياء السكنية الجديدة ومنها الحي السكني الجديد لبلقايد الذي يضم نحو 17 ألف عائلة، موضحا أن المديرية قامت بتأهيل 800 ألف كلم من القنوات وذلك ما يمثل ثلث قنوات الولاية، أجريت عليها عملية تجديد في البعض من القنوات وكذا صيانتها، مبرزا أن هناك برنامج عمل آخر لوضع العديد من القنوات بأحياء من الولاية تحت رقابة المصالح التقنية للمديرية من أجل معاينة جميع النقائص لتفادي التسربات المائية ومعالجتها قبل حلول موسم الشتاء.

م. أ. ايناس

■ ستطرح مديرية الري بوهران بداية الأسبوع المقبل ملف تمديد قنواتها لتزويد بعض البلديات بمياه الشرب، على وزارة الموارد المائية، بعدما قدرت تكاليف المشروع بـ180 مليار سنتيم، حسب ما صرح به مدير الري للولاية طرشون جلول، أمس.

وأشار المسؤول إلى أن المديرية انتهت من المناقصة في انتظار انطلاق في أشغال المشروع الذي من شأنه أن يمول بلدية تليلات والعرابة ومنطقة طفراوي وسيدي غالم وغيرهما بالمياه الصالحة للشرب 24 ساعة/ 24، حيث سيتم وضع قناة لتحويل المياه على مسافة 40 كلم،

رئيس بلدية أغبال بتيبازة لـ"البلاد"

الانطلاق في مشروع تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب

وفي سياق آخر كشف رئيس البلدية عن عدد من المشاريع القطاعية والبلدية التي سيتم الانطلاق فيها قريبا في مختلف المجالات كتوسيع شبكة الصرف الصحي والتطهير في دوار زادرة رقم 2، وانهاء تطهير دوار بني بختني وانتهاء تطهير دوار زادرة رقم 2 ودوار بلعافيا وقرب انتهاء مشروع الغاز، دراسة تهيئة الملعب البلدي، كما سيتم الانطلاق خلال هذا الشهر مشروع تعبئة طريق دوار اشطواح.

وفي إطار متصل أكد رئيس البلدية أنه سيتم الانطلاق في التحقيقات الاجتماعية لتوزيع 600 وحدة سكنية ريفية استفادت منها البلدية.

كمال لحياني

مستوى مركز البلدية الذي سيتمكن من تقوية ومضاعفة كمية المياه التي تحصل عليها البلدية من مختلف المصادر حيث ستصل إلى 12 لترا في الثانية وبالتالي القضاء على مشكلة المياه خاصة في فصل الصيف حيث تسببت هذه الأخيرة في احتجاجات وقطع الطرقات.

وأضاف المتحدث أن المصادر الحالية للبلدية تتمثل في الينابيع الجبلية فقط وهي قليلة ولا تلبي الطلبات الحالية من المياه خاصة أن عدد سكان البلدية والمنازل قد عرف تضاعفا في السنوات الفارطة. كما أضاف أن مؤسسة سيال قامت بإعداد دراسة تقنية لإعادة تجديد شبكة المياه في أغبال المركز.

كشف رئيس بلدية أغبال بلقاسم خالدي عن استفادة البلدية من مشروع هام للقضاء على أزمة المياه الصالحة للشرب حيث ستنتطلق الأشغال في عملية تزويد البلدية عن طريق قناة رئيسية يتم وضعها من واد قلال إلى غاية الخزان الرئيسي الذي يمول مختلف التجمعات السكنية.

وأوضح رئيس البلدية في تصريح خص به "البلاد" أن المشروع الذي كلف أكثر من 6 ملايين سنتيم ستتكفل به مديرية الموارد المائية حيث تم تنصيب المقاول المكلّفه بالإنجاز الأسبوع الفارط، حيث سيتم تزويد البلدية بقناة رئيسية انطلاقا من منطقة وادي قلال بقوراية إلى غاية الخزان الرئيسي المستواجد على